



حقوق الإنسان

ع "معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"



#اجتماعات_مجلس_المفوضين_واللجان

مجلس المفوضين بالوطنية لحقوق الإنسان يعقد اجتماعه الخامس عشر عن بعد



سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء وشعب البحرين المخلص بمناسبة العيد الوطني المجيد وعيد الجلوس ويوم الشهيد البحريني، وأوضحت أن مملكة البحرين شهدت في عهد جلالة الملك المفدى العديد من الإنجازات على مختلف الصعد والتي شكلت علامة بارزة في تاريخ مملكتنا بما

عقد مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعه الاعتيادي الخامس عشر عن بعد برئاسة الآنسة ماريا خوري، وفي بداية الاجتماع رفعت رئيسة وأعضاء المجلس أسمى آيات التهاني وأصدق التبريكات لمقام حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي الأمير



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل المبعوث الخاص لفخامة رئيس جمهورية الفلبين



والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات العلاقة، ولا سيما في ظل الظروف الراهنة لجائحة كورونا التي يشهدها العالم أجمع.

كما تطرق الطرفين الى عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتم بحث تعزيز التعاون والتنسيق المشترك لتوحيد الجهود في المجالات ذات العلاقة بالعمالة الوافدة وحقوق الإنسان.

من جانبه، أعرب المبعوث الفلبيني عن خالص شكره وتقديره لما تقوم به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من جهود إنسانية كبيرة تجاه العمالة الوافدة بشكل عام، والجالية الفلبينية بشكل خاص، مشيدا بما يربط بين البلدين الصديقين من علاقات وطيدة واحترام متبادل وتفاهم وتنسيق تجاه العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، متمنيا لمملكة البحرين وشعبها دوام الرفعة والازدهار.

حضر اللقاء سعادة السيد ألفونسو فيرنانديز أ. فير سفير جمهورية الفلبين لدى مملكة البحرين، والأستاذ فهد عبدالله المعلى مدير إدارة الموارد والخدمات.

أكدت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن مملكة البحرين تولي اهتماما بالغا بتوفير الظروف المناسبة وضمان حقوق العمالة الوافدة، وتعمل بشكل دائم على تطوير القوانين وسن التشريعات ذات الصلة بما يحقق العدالة مع هذه الفئة التي تعتبر شريكا أساسيا في مشاريع التنمية بأشكالها المختلفة لمملكة البحرين.

جاء ذلك لدى استقبالها في مقر المؤسسة بضاحية السيف، سعادة السيد روبرت بورهي المبعوث الخاص لفخامة رئيس جمهورية الفلبين للشئون الخارجية الذي يقوم بزيارة رسمية لمملكة البحرين، ترافقه السيدة سارة اريولا وكيل وزارة خارجية لشئون العمال والمهاجرين.

وقد رحبت رئيسة المؤسسة بالمبعوث الفلبيني والوفد المرافق له، واستعرضت جهود المؤسسة لدعم وتعزيز تمتع الجميع بحقوق الانسان، وما تقوم به من تواصل ومتابعة مع العمالة الوافدة للوقوف على أوضاعهم الحقوقية والتأكد من توافر حقوقهم المكفولة لهم بموجب أحكام الدستور

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في الاجتماع السنوي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية



شارك كل من الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والسيد خالد الشاعر نائب الرئيس، والمستشار ياسر شاهين الأمين العام، في الاجتماع السنوي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI)، وكذلك في فعاليات المؤتمر السنوي والتي أقيمت عن بعد، بمشاركة جميع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المجموعات الاقليمية الأربع: منتدى آسيا والمحيط الهادئ، والأوروبية، والأفريقية، والأمريكيتين، والذي عقد في الفترة من 30 نوفمبر الى 4 ديسمبر 2020.

وخلال الاجتماع السنوي الذي افتتحه الدكتور فريدي انترايجو رئيس التحالف العالمي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان في الاكوادور، تم اعتماد التقرير السنوي للتحالف العالمي لعام 2019، والتقرير المالي، والخطة الاستراتيجية للأعوام 2020-2022، كما تم عقد فعاليتين جانبيتين خلال أيام المؤتمر السنوي، وتمحورت حول تبادل المعرفة والممارسات الجيدة: تنفيذ ولاية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووظائفها خلال جائحة كوفيد-19، وقد أدارت الفعالية السيدة كاثرين بوكونجا، حيث افتتحها الدكتور فريدي انترايجو رئيس التحالف العالمي، وقدمت عددا من المؤسسات الوطنية لتجاربيها ودورها خلال الجائحة.

وفي مداخلة لرئيسة المؤسسة، أوضحت خوري أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين كانت ولا زالت نشطة للغاية وتعمل على مراقبة حصول جميع المقيمين والمواطنين على الفحص والعلاج المناسبين، كما قامت المملكة بمراعاة حقوق العمال الوافدين بشكل استثنائي

ويتم فحصهم وعلاجهم وتقديم جميع الخدمات الصحية بشكل دائم ومجاني، كما أوضحت بأن المؤسسة قامت بعدة زيارات معلنة ومعلنة لمراكز الحجر والعزل الصحي، وقابلت عددا من أعضاء الكادر الطبي وكذلك المرضى، كما قامت بزيارة أماكن الاصلاح والتأهيل والاحتجاز وقابلت عددا من النزلاء والموقوفين حيث اطلعت على الاجراءات التي تتخذها الجهات المعنية لمنع انتشار فيروس كورونا، كما قامت بعدة زيارات الى عدد من مساكن العمال الأجانب واطلعت على الاجراءات الصحية التي يتخذها أصحاب الأعمال لتوفير بيئة آمنة وصحية لهم، وخلال الاجتماع تم إرسال رابط التقرير الخاص بجهود المؤسسة الوطنية خلال جائحة كوفيد-19 - والموجود على الموقع الالكتروني للمؤسسة إلى جميع المشاركين، حيث أشادت منسقة الاجتماع بمدخلة رئيسة المؤسسة والتقرير المرسل وشكرت المؤسسة على جهودها وما تقوم به في سبيل التأكد من تمتع الجميع بحقوق الانسان خلال الجائحة، وتستمر فعاليات المؤتمر السنوي بعقد فعالية ثانية بعنوان: "تغير المناخ: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان".

أعضاء مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يبادرون بأخذ لقاح التطعيم

والتدابير الوقائية المدروسة التي تم إطلاقها مع بداية ظهور الفيروس والتي راعت كافة جوانب حقوق الإنسان أسهمت إلى حد كبير في تحجيم وتقليل الأضرار الناتجة جراء هذا الفيروس، وهي ما تعكس مدى إيمان القيادة العميق بكرامة الإنسان واحترامها لحقوقه والتزامها بحمايته. مؤكدة بأن الحق في الصحة لا يقتصر على تقديم الرعاية الصحية التقليدية فحسب، بل يمتد ليشمل ضرورة توفير السلع والخدمات ذات النوعية الجيدة والملائمة علمياً وطبيعياً، وبالتالي فإن العمل على توفير لقاح آمن وفعال - بعد أن استنفذ كافة مراحل التجارب السريرية - وإتاحته للجميع مجاناً، يعتبر ضمن الجهود الحثيثة لمواجهة فيروس كورونا.

وأضافت: "أن التطعيم وسيلة تهدف للوقاية من الأمراض وتعمل على مكافحة مسبباتها عبر منهجية علمية، ويسهم في تطوير مناعة الجسم عبر منع العدوى، وفي رأيي الشخصي أخذ التطعيم في هذه المرحلة من مراحل التعامل مع الفيروس يعد أمراً ضرورياً لدعم الجهود الوطنية للتصدي لفيروس كورونا، داعية جميع المواطنين والمقيمين ممن هم فوق الـ 18 عاماً إلى التسجيل لأخذ لقاح التطعيم لأنفسهم وللمجتمع كافة.

وأكدت خوري في ختام تصريحها بأن تعامل مملكة البحرين بحكمة قيادتها أكد مجدداً التزام المملكة القاطع واللا محدود لحماية وحفظ وتعزيز حقوق الإنسان بكافة جوانبه، للمواطن والمقيم دون أي تمييز، وأن مراعاة البحرين لحقوق الإنسان في كافة الإجراءات الاحترازية والعلاجية ستكون محط أنظار وتقدير الجهات المعنية بحقوق الإنسان على المستوى الإقليمي والدولي، معربة بالأصالة عن نفسها وبالنيابة عن أعضاء مجلس المفوضين عن خالص الشكر والتقدير لكافة الكوادر الوطنية والمتطوعين لالتزامهم بمعايير السلامة وتطبيق كل الإجراءات الاحترازية للتصدي للفيروس بما يحفظ صحة وسلامة الجميع.



بادرت رئيسة وعدد من أعضاء مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأخذ التطعيم لفيروس كورونا «كوفيد-19» الذي أجازته مملكة البحرين، ضمن الحملة الوطنية للتطعيم بهدف الحماية من أية أخطار قد يتعرضون لها بسبب طبيعة عملهم خلال الزيارات الميدانية التي يقومون بها بشكل دوري.

وبهذه المناسبة، ثمنت الأنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان توجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، لتوفير اللقاح الآمن لجميع المواطنين والمقيمين مجاناً، مشيدة في ذات الوقت بالخطوات الاستباقية والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها المملكة ضمن الجهود الوطنية لفريق البحرين بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، للحفاظ على صحة وسلامة المجتمع.

وقالت خوري: "إن الحزمة الواسعة من القرارات والإجراءات الاحترازية



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل سكرتير أول مندوبية الاتحاد الأوروبي



المؤسسة هي جهة مستقلة تتمتع بشخصية قانونية مستقلة مالياً وإدارياً وتمارس مهامها بحرية وحيادية تامة في كل ما يعنى بحقوق الإنسان.

كما استعرض نائب الرئيس جهود المؤسسة في ظل جائحة كورونا لتوعية المواطنين والمقيمين عبر البيانات والتغريدات التي أصدرتها، وكذلك الزيارات المعلنة وغير المعلنة التي قام بها عدد من مفوضيها إلى مراكز العزل والحجر الصحي للاطلاع على الإجراءات التي قامت بها تلك الجهات لتقديم الخدمات الطبية للمصابين والمخالطين حسب المعايير الدولية، فضلاً عن الزيارات الميدانية لمراكز الإصلاح والتأهيل ومراكز التوقيف خلال موسم عاشر 2020 بهدف الاطلاع عن كثب على استمرار ممارسة النزلاء والنزيلات في تلك المراكز شعائرتهم الدينية، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، ولأنظمة ولوائح مراكز الإصلاح والتأهيل.

استقبل السيد خالد عبدالعزيز الشاعر نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، السيد أنجلوس لينوس سكرتير أول بمندوبية الاتحاد الأوروبي المعتمدة لدى مملكة البحرين والمقيمة في الرياض، بمناسبة زيارته الرسمية لمملكة البحرين، وذلك في مقر المؤسسة بضاحية السيف، حيث رحب به، وأشاد بمستوى علاقات الصداقة والتعاون بين مملكة البحرين ودول الاتحاد الأوروبي الصديقة، وما تشهده من تطور ونماء في مختلف المجالات، معرباً عن تقديره للجهود الطيبة التي يبذلها مندوبي مندوبية الاتحاد الأوروبي لتعزيز العلاقات بين الجانبين لكل ما من شأنه تطوير العمل الحقوقي وإرساء مبادئ احترام حقوق الإنسان وصون كرامته.

وقدم نائب الرئيس خلال الاجتماع نبذة عن عمل المؤسسة ودورها ضمن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، واستراتيجية وخطط عملها، مشيراً إلى أن



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل الرئيس السابق للجنة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية



استقبلت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، المستشار محمد جمعة فزيح عضو لجنة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية ورئيس اللجنة سابقاً، بحضور الأستاذة لطيفة الجلاهمة مدير إدارة الشؤون القانونية والتدريب، وذلك بمقر المؤسسة في ضاحية السيف، حيث أهداها نسخة من كتابه بعنوان "منظومة حقوق الإنسان ونظامها القانوني في جامعة الدول العربية".

وأثنت خوري على ما تضمنه الكتاب من معلومات قيمة حول المنظومة الحقوقية لجامعة الدول العربية ونظامها القانوني، معربة عن شكرها على هذا الإهداء المتميز، مشيدة في ذات الوقت بما يقوم به المستشار فزيح من جهود لإثراء الساحة الحقوقية، ومتمنية له دوام التوفيق والنجاح.



تكملة من ص 1

تحقق لها من مكاسب حقوقية وسياسية وتنموية، وأسهمت في تحقيق الحياة الكريمة في ضوء نهج جلالته الإصلاحية، ذلك النهج الذي كان جلالته رائداً فيه من رواد الإصلاح الشامل ليس في المنطقة وحسب، بل من رواد الإصلاح في أرجاء الوطن العربي كافة.

ومن ثم تم الاستماع إلى نبذة عن أعمال اللجان النوعية الدائمة بالمؤسسة، قدمها كل من رئيس لجنة الحقوق والحريات العامة، ورئيس لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق، فضلاً عن موجز عن عمل لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة حول الشكاوى الواردة للمؤسسة والمساعدات القانونية المقدمة وحالات الرصد عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وحضور جلسات المحاكمات، وما اتخذ بشأنها من إجراءات، علماً بأن مركز الاتصال وتلقي الشكاوى بالمؤسسة تعامل خلال الفترة من أكتوبر وحتى ديسمبر 2020 مع عدد (335) حالة عبر الخط الساخن، تنوعت بين شكاوى وطلبات مساعدة جدد، أو مراجعات عن شكاوى وطلبات مساعدة تم تقديمها في وقت سابق.

واستعرض المجلس جهود المؤسسة الوطنية في متابعة الإجراءات الاحترازية التي تقوم بها المملكة لمنع انتشار فيروس كورونا (كوفيد - 19)، وما قامت به المؤسسة من جهود في التوعية بحقوق الإنسان خلال هذه الفترة، كما قام المجلس خلال اجتماعه باعتماد تقارير عدد من الزيارات التي قامت بها المؤسسة مؤخراً إلى مؤسسات الإصلاح والتأهيل، وبعض دور الرعاية الصحية وعدد من مساكن عمال الشركات الكبرى في المملكة، بهدف التثبت من مدى تمتع النزلاء أو العمال فيها

بحقوقهم الأساسية المكفولة لهم بموجب القوانين المحلية والدولية ذات العلاقة، وسيتم مخاطبة الجهات

المسؤولة بخصوص ما تم رصده خلال تلك الزيارات وما انتهت إليه المؤسسة من توصيات.

كما ناقش مجلس المفوضين منهجية إعداد التقرير السنوي لعام 2020، حيث تم اعتماد أن يخصص تقرير هذا العام لجهود المؤسسة في متابعة الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار فيروس كورونا، وما قامت به خلال فترة هذه الجائحة في التأكيد من تمتع الجميع من مواطنين ومقيمين بحقوقهم، كما تم أيضاً اعتماد تقرير أعمال الأمانة العامة للمؤسسة للربع الثالث من هذا العام.

كما تم استعراض مقترح عقد المؤسسة لفعالية الطاولة المستديرة حول واقع التعليم عن بعد بين الواقع والمأمول، والتي من المقرر عقدها عن بعد في يناير القادم، حيث ستكون من ثلاث جلسات، ستكون الجلسة الأولى حول واقع التعليم عن بعد في مملكة البحرين، يتم فيها التركيز على التعليم عن بعد في ضوء التدابير التي تتخذها مملكة البحرين لمواجهة انتشار فيروس كورونا، وإبراز جهود الجهات الرسمية المعنية، والجلسة الثانية ستمحور حول التعليم العام والخاص ودوره في مواجهة التحديات المتعلقة بانتشار فيروس كورونا، والجلسة الثالثة الأخيرة حول الواقع والمأمول للتعليم عن بعد في ظل انتشار فيروس كورونا، حيث سيتم دعوة عدد من الجهات الرسمية ومسؤولي الجامعات والمدارس العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

واختتم المجلس أعمال الاجتماع باستعراض مشاركة المؤسسة في عدد من الفعاليات المحلية والإقليمية والدولية خلال الفترة الماضية.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشيد بقرار وزيرة الصحة بشأن اشتراطات سكن العمال

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights



المستعجلة واللازمة لبقائه صالحا للانتفاع به وأن يكون مطابقا للاشتراطات والمواصفات الصحية المنصوص عليها في القرار، بما في ذلك التوصيلات والتمديدات والصناديق الكهربائية، مع مراعاة اشتراطات الأمن والسلامة.

وتثمن المؤسسة عاليًا جهود مملكة البحرين في إيلاء الاهتمام للعمالة الوافدة وضمان تمتعهم بحقوقهم، مؤكدة بأن هذا القرار جاء متوافقًا مع الإجراءات الاحترازية المتخذة من مملكة البحرين للحد من تفشي فيروس كورونا (COVID-19)، سعياً منها لحماية حق العامل في الصحة.

ومن منطلق مهام واختصاصات المؤسسة في متابعة أوضاع حقوق الانسان بناء على قانون انشائها، ستعمل المؤسسة على مراقبة ومتابعة تنفيذ أصحاب العمل لهذا القرار من خلال القيام بزيارات ميدانية معلنة وغير معلنة إلى سكن العمال الوافدين، والاطلاع عن كثب على مدى الالتزام بالاشتراطات الواردة في القرار، وإعداد التقارير المناسبة بشأنها ورفعها إلى جهات الاختصاص، وأيضاً من خلال ما تتلقاه من شكاوى حول الموضوع.

وتؤكد المؤسسة بأنها تتعامل بكل حزم مع أية تجاوزات أو انتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان وفقاً للاختصاصات المنوطة بها في قانون إنشائها، وعلى النحو الذي يتوافق والتزامات مملكة البحرين الناتجة عن انضمامها أو تصديقها على الاتفاقيات ذات الصلة.

تشيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بقرار سعادة وزيرة الصحة بشأن الاشتراطات والمواصفات الصحية لسكن العمال، الذي يضمن تمتع العمال بحقوقهم ولاسيما الحق في مستوى معيشي لائق والحق في الصحة، حيث ألزم القرار أصحاب العمل بتوفير عدة اشتراطات ضرورية لتمتع العمال بحقوقهم، منها تحديد عدد العمال في الغرفة الواحدة ومساحة الغرفة ونوعية الأرضية والجدران والأبواب والنوافذ، ونظام التهوية والاضاءة، وأهمية تزويد الغرف بوسائل النوم من أسرة وأغطية وخزانات، وتحديد المسافات بين الأسرة، والعدد الأقصى للأفراد في كل غرفة، كما تطرق القرار إلى أهمية توفير أجهزة تكييف الجو المناسبة والكافية، وبراد مياه مأمون المصدر وصالح للشرب، ومواصفات دورات المياه وحجمها ومكان تواجدها، وضرورة توفير صابون سائل للأيدي والمطهرات والمنظفات اللازمة لتطهير وتنظيف المرافق الصحية، وتوفير عدد كاف ومناسب من أوعية حفظ القمامة، ووسائل صالحة لمكافحة الحريق مع الحصول على شهادة بذلك من إدارة الدفاع المدني، وتوفير الوسائل اللازمة للتخلص من مخلفات السكن والصرف الصحي ووضع صندوق للإسعافات الأولية يتناسب وعدد العمال المخصص السكن لهم، وتوفير مطبخ مناسب لعدد الأشخاص المقيمين والمسجلين في السكن، ومكان لتناول الطعام وتوفير أجهزة لغسل الملابس في مكان مناسب، كما أوضح القرار أهمية قيام صاحب العمل بإجراء الصيانة الدورية للسكن، وعمل الإصلاحات

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تهنئ الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل بمناسبة إقرارها لجائزة أول مؤسسة إصلاحية في الشرق الأوسط في مجال التنفيذ والامتثال لبروتوكولات الصحة والسلامة والنظافة الدولية ضد فيروس كورونا



وعلى الصعيد ذاته، أكد مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على ان الجهود الاستثنائية التي يقوم بها فريق البحرين في مجال تعزيز الصحة العامة آت ثمارها في الحفاظ على الصحة لا سيما للنزلاء بمراكز الإصلاح والتأهيل، معتبرين ان الإنجازات التي حققتها ولا زالت تحققها وزارة الداخلية في شتى المجالات تعكس دورها في مواصلة العمل الدؤوب في ظل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى والمتابعة الحثيثة من لحن صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس الوزراء، مؤكداً ان هذا الإنجاز يحسب لمملكة البحرين على صعيد حقوق الانسان ويعكس المكانة التي تتمتع بها محلياً ودولياً.

ومن منطلق الحرص على تمتع الجميع من مواطنين ومقيمين بحقوقهم الأساسية التي كفلها لهم الدستور والقوانين ذات العلاقة، ولا سيما الموقوفين في مراكز الإصلاح والتأهيل، تتابع المؤسسة بصفة مستمرة ومباشرة مع المعنيين بإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، الإجراءات الاحترازية المتخذة لمنع إصابة النزلاء بفيروس كورونا وضمان استمرار تقديم الخدمات الصحية.

هنأت الآنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، معالي وزير الداخلية بمناسبة إقرار الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل، لجائزة أول مؤسسة إصلاحية في الشرق الأوسط في مجال التنفيذ والامتثال لبروتوكولات الصحة والسلامة والنظافة الدولية ضد فيروس كورونا، التي أطلقتها الشركة الفرنسية (BUREAU VERIT) المختصة بمعايير الجودة العالمية، مؤكدة أن هذا الإنجاز يضاف إلى إنجازات مملكة البحرين على مستوى التميز في المؤسسات الإصلاحية.

واعتبرت خوري إقرار الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل على هذه الجائزة إنجاز إداري على ما تتميز به المؤسسات الإصلاحية من قدرات وامكانيات ورغبة صادقة في تطوير العمل في ضوء مساعيها المستمرة إلى تحقيق أعلى مستويات الجودة في الأداء الذي يراعى من خلاله احترام حقوق النزلاء، مثمّنه في ذات الوقت التعاون البناء بين وزارة الداخلية والمؤسسة الوطنية للارتقاء بمستوى التعاطي مع حقوق النزلاء.

من جانبه أشاد السيد خالد عبدالعزيز الشاعر نائب الرئيس بالإنجاز الذي يضاف لمنظومة حقوق الانسان في مملكة البحرين ويعزز السجل الحافل في مجال الحفاظ على حقوق النزلاء بمراكز الإصلاح والتأهيل، حيث يأتي ذلك الإنجاز ترسيخاً للجهود والخطوات الهامة والاهتمام الحثيث والمباشر لوزير الداخلية في تحقيق الالتزام بأعلى المستويات بالإجراءات الصحية الاحترازية.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم فعالية «إنجازات مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان» بمناسبة اليوم الدولي لحقوق الإنسان



بمناسبة اليوم الدولي لحقوق الإنسان، نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان فعالية حول «إنجازات مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان» عبر تقنية الاتصال المرئي، وذلك لتسليط الضوء على تميز مملكة البحرين في التعامل مع أزمة فيروس كورونا (كوفيد 19)، والجهود الوطنية لدعم تقدم المرأة البحرينية، فضلا عما جسّدته مملكة البحرين من قيم السلام والتسامح والانفتاح على الآخر ودور إعلان مملكة البحرين 2017 في نبذ خطاب الكراهية.

افتتحت الفعالية الأنتسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بالتأكيد على ما تفضل به حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، من أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان هي بيت للخبرة والمشورة، وأنها وجدت لأجلكم، فردا فردا ومن أجل هذه الأرض الطيبة، ولتساهم في ضمان تمتع كافة المواطنين والمقيمين بحقوقهم وحررياتهم المكفولة لهم بموجب الدستور والقوانين، مؤكدة في ذات الوقت على أهمية تضافر جميع الجهود من أجل السعي نحو ترسيخ حقوق الإنسان وحمائتها وتعزيزها تحقيقاً للهدف الذي أنشأت من أجله المؤسسة، و لجعل ثقافة حقوق الإنسان نمط حياة للجميع.

فيما تحدثت سعادة السيد عز الدين المؤيد مستشار شؤون

المجلس الأعلى للمرأة، عن الجهود الوطنية في مجال استدامة تقدم المرأة البحرينية، خلال المحور الثاني من الفعالية.

أما المحور الثالث والأخير، فقد استعرض الشيخ الدكتور مجيد العصفور عضو مجلس أمناء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي، من خلاله قيم السلام والتسامح في إعلان مملكة البحرين 2017 ودوره في نبذ خطاب الكراهية.

وفي ختام الفعالية، تقدمت خوري بالشكر والعرافان على الجهود الحثيثة والاعمال الدؤوبة لجميع الجهات التي ساهمت في بناء منظومة متكاملة يقوم أساسها على احترام الإنسان وحقوقه وحرياته العامة، وأضافت: "كلنا نعمل يدًا بيد لنشيد صرح الوطن ليعلو بناؤه وترتقي مؤسساته

وميادينه وتتألق بنجاحاته معالمه، لتبقى راية الوطن برفقة في شتى مجالات الحياة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

تأتي هذه الفعالية ضمن استراتيجية وخطة عمل المؤسسة واختصاصاتها في مجال تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان عن طريق إقامة المحاضرات والدورات التدريبية والتثقيفية لكافة شرائح المجتمع في الموضوعات ذات الصلة بحقوق الإنسان، وقد شارك فيها ممثلون من الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة، بالإضافة الى عدد من مؤسسات المجتمع المدني، فضلا عن رئيس وأعضاء مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية المرصد لحقوق الانسان يوقعان مذكرة تفاهم



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights



#مذكرة تفاهم

وقعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع جمعية المرصد لحقوق الانسان بهدف توطيد أواصر التنسيق والتعاون المشترك بينهما فيما يتعلق بتدريب حقوق الإنسان، وتبادل الخبرة في المجالات ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعمل على تعزيزها لتحقيق الأهداف المشتركة التي يسعى الطرفين إلى تحقيقها.

وتضمنت مذكرة التفاهم دعم الجوانب ذات الاهتمام المشترك والتعاون بين الطرفين لتكون الإطار الذي ينظم أواصر التنسيق والتعاون المشترك بين الطرفين فيما يتعلق بتبادل المعلومات أو البيانات أو الإحصاءات وتبادل الزيارات والاستشارات وتبادل المطبوعات والأدبيات والدراسات وترتيب وتنظيم الدورات التدريبية وورش العمل، بما في ذلك عقد الفعاليات والمؤتمرات المشتركة خصوصا فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

وقع المذكرة من جانب المؤسسة الأنتسة ماريا خوري رئيسة مجلس المفوضين، ومن جانب الجمعية السيد محسن علي الغريبي رئيس مجلس الإدارة.



لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها الحادي والعشرين عن بعد



وذلك بهدف تطوير العمل الحقوقي وتعزيزه وفقاً للمعايير الدولية والوطنية المستحدثة ذات العلاقة، فقد أطلعت اللجنة وتدارست جملة من القوانين والقرارات والأنظمة والأدلة الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالزيارات الميدانية إلى مؤسسات الإصلاح والتأهيل، والمستشفيات ودور الرعاية الصحية والاجتماعية، وأماكن سكن العمال، وما يتعلق ببيئة وسلامة محيط أماكن العمل، وذلك تمهيداً لاستخلاص الأسس العلمية الخاصة بالزيارات الميدانية، وتضمينها في الدليل الموحد للزيارات.

واختتمت اللجنة اجتماعها بمتابعة ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة، وما أُخذ فيها من إجراءات، ولاسيما تلك المتعلقة بمتابعة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان موضوع تحسين جودة ونوعية وكمية الأطعمة المقدمة إلى نزلاء مركز الإصلاح والتأهيل، واستمرار التأكد من ضمان تمتع جميع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بحقوقهم الأساسية المكفولة لهم بموجب القوانين الوطنية، والصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة.

عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها العادي الحادي والعشرين عن بعد برئاسة الدكتور مال الله الحمادي، وعضوية السيد خالد عبد العزيز الشاعر، والدكتورة فوزية الصالح، والمحامية دينا اللطي.

افتتحت اللجنة اجتماعها باستعراض الكشف المعد من قبل الأمانة العامة والمتضمن أسماء المراكز التي تقدم خدمات الإيواء الدائمة، بالإضافة إلى المراكز التي تقدم خدمات إيواء نهائية فقط، حيث وضعت اللجنة في ضوء ذلك خطط زيارتها المقترحة لشهر ديسمبر الجاري إلى عدد من تلك الدور والمراكز التي تقدم الخدمات الإيوائية بهدف الاطلاع على مدى توافر حقوق الإنسان والخدمات المعيشية المقدمة في تلك المراكز.

واستكمالاً لدراسة اللجنة لتحديث الدليل الإرشادي الموحد الخاص بمعايير الزيارات التي تقوم بها إلى المؤسسات الإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية بالإضافة إلى رصد بيئة العمل، خاصة في ظل الإجراءات والتدابير المستحدثة نتيجة جائحة كورونا (كوفيد 19)،

لجنة الحقوق والحريات العامة تعقد اجتماعها الحادي والعشرين عن بعد



برئاسة الدكتور بدر محمد عادل، وعضوية السيد أحمد مهدي الحداد، والسيدة وداد رضي الموسوي عقدت لجنة الحقوق والحريات العامة اجتماعها الافتراضي الـ 21 عن بعد.

واختتمت اللجنة اجتماعها بالتأكيد على أهمية الاستمرار في تعزيز وحماية الحقوق والحريات العامة في المملكة، مبينة أنها تعمل من خلال الصلاحيات الممنوحة للمؤسسة بموجب أحكام قانون إنشائها الصادر بالقانون رقم (26) لسنة 2014، المعدل بموجب المرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016، على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان واحترامها بين أفراد المجتمع.

افتتحت اللجنة اجتماعها باستعراض مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذتها من إجراءات، وبينت أنها ستستمر في وضع مقترحات لفعاليات الطاولات المستديرة الهادفة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بعد ذلك بدأت اللجنة في دراسة مدى وجود فراغ تشريعي أو تنظيمي بشأن آلية انتقال العامل الأجنبي إلى كفيل آخر، مع النظر فيما يترتب على ذلك بحق الكفيل الأول.



لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها الحادي والعشرين عن بعد

إثر إصابة عدد منهن في وقت سابق بفيروس كورونا، حيث تمت المتابعة مع النزليات للتأكد من حصولهن على الرعاية الطبية اللازمة وفقاً للبروتوكول الصحي المتبع وذلك عبر الزيارة التي قام بها أعضاء مجلس مفوضي المؤسسة خلال شهر ديسمبر.

واستعرضت اللجنة إحصائية تتضمن مقارنة لعدد الشكاوى المستلمة والمساعدات القانونية المقدمة وحالات الرصد عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي بين العامين 2019 و 2020، حيث تبين ارتفاع في عدد المساعدات القانونية التي تم استلامها في 2020 بمقدار 73%، بينما انخفضت الشكاوى للفترة من يناير 2020 إلى نهاية العام بمقدار 30% مقارنة بنفس الفترة لعام 2019، وصدت عدد (63) حالة، فضلاً عن تلقيها (1001) اتصالاً عبر الخط الساخن المجاني، بالإضافة إلى تلقيها عدد (67) حالة عبر البريد الإلكتروني وتطبيقات الهواتف الذكية في عام 2019، وصدت عدد (118) حالة عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي مما يمثل ارتفاعاً بمقدار 87% عن عام 2019، فضلاً عن تلقيها عدد (1729) اتصالاً عبر الخط الساخن، وتلقيها عدد (139) حالة عبر البريد الإلكتروني وتطبيقات الهواتف الذكية، مما يشكل ارتفاعاً يفوق الـ 100% في الاستخدام الإلكتروني للخدمات المقدمة و يعكس دعم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في التعامل مع المستجدات والتسهيلات المقدمة عبر التطبيقات الإلكترونية فضلاً عن جديتها في التعامل مع

الحالات الواردة لها على اختلافها والعمل على تسويتها عبر التواصل مع الجهات ذات العلاقة



برئاسة الأستاذة ماريّا خوري وعضوية الدكتور حميد أحمد حسين والسيد عمار البناي والسيدة روضة العرادي عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها الحادي والعشرين عن بعد.

افتتحت اللجنة اجتماعها بتهنئة القيادة الرشيدة وشعب البحرين بمناسبة حلول العام الميلادي الجديد متمنية للجميع دوام الصحة والعافية، كما وأشادت بالإجراءات الصحية التي اتخذتها مملكة البحرين عبر كافة الجهات ذات العلاقة منذ بدء أزمة جائحة كورونا والتي لازالت مستمرة في اتخاذها لمكافحة تفشي فيروس كورونا المستجد والحد من انتشاره، حيث كان آخرها إطلاق الحملة الوطنية للتطعيم ضد الفيروس. وفي ذات السياق، ثمنت اللجنة توفير اللقاح وبصورة مجانية للمواطنين والمقيمين على حد سواء، مؤكدة أن ذلك يعكس مدى حرص واهتمام قيادة مملكة البحرين لضمان تمتع الجميع بالحق في الصحة دون تمييز. كما ثمنت في الوقت ذاته الإجراءات المتخذة لتوفير التطعيم الاختياري للنزلاء والنزليات مما يشكل ميزة في توفير الرعاية الصحية للجميع دون استثناء.

ومن ثم ناقشت اللجنة مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، ولاسيما تلك المتعلقة بمتابعة تطور الحالة الصحية للنزليات المودعات بمركز إيواء وإعادة المحتجزات الأجنيات، وذلك على

بكل شفافية ومهنية لضمان تمتع الجميع بحقوقهم الأساسية المكفولة لهم بموجب الدستور والقوانين الوطنية والإقليمية والدولية ذات العلاقة.

وبصورة دورية ناقشت اللجنة الحالات الجديدة الواردة للمؤسسة والمتعلقة بتطبيق أحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، تمهيداً لمخاطبة الجهات المعنية بخصوص تلك الحالات.

وتؤكد اللجنة أنه التزاماً من المؤسسة بالإجراءات

الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، وللتعليمات والإرشادات الصادرة من الجهات الرسمية المعنية للحد من انتشار الفيروس وللمحافظة على صحة الجميع التي تعتبر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، فإنه يمكن التواصل معها عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain)، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144).

مكتب مجلس المفوضين يعقد اجتماعه الثاني والعشرين عن بعد



عقد مكتب مجلس المفوضين اجتماعه الثاني والعشرين عن بعد برئاسة الأنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة وعضوية نائب الرئيس ورؤساء اللجان النوعية الدائمة وبحضور الأمين العام، حيث أشاد بإحراز الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل، لجائزة أول مؤسسة إصلاحية في الشرق الأوسط في مجال التنفيذ والامتثال لبروتوكولات الصحة والسلامة والنظافة الدولية ضد فيروس كورونا، التي أطلقتها الشركة الفرنسية (BUREAU VERIT) المختصة بمعايير الجودة العالمية، حيث أكد مكتب المجلس أن هذا الإنجاز يضاف إلى إنجازات مملكة البحرين على مستوى التميز في المؤسسات الإصلاحية، وأن هذه الجائزة إنجاز إداري على ما تتميز به المؤسسات الإصلاحية من قدرات وامكانات ورغبة صادقة في تطوير العمل في ضوء مساعيها المستمرة إلى تحقيق أعلى مستويات الجودة في الأداء الذي يراعى من خلاله احترام حقوق النزلاء.

ومن ثم استعراض المكتب جهود المؤسسة الوطنية في متابعة والتعامل مع جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، تماشياً مع التعليمات الصادرة من الجهات المختصة في البلاد لمواجهة هذا الفيروس وللمنع من انتشاره. وناقش مكتب المجلس تقارير عدد من الزيارات التي قامت بها المؤسسة إلى مؤسسات الإصلاح والتأهيل، ومسالك العمال، وذلك بهدف التثبيت من مدى تمتع النزلاء أو العمال فيها بحقوقهم الأساسية، حيث تم اعتمادها وسيتم مخاطبة مسؤولي مراكز الإصلاح وأصحاب الشركات التجارية بخصوص ما تم رصده خلال تلك الزيارات وما انتهت إليه المؤسسة من توصيات.

